رحب بالشراكة معها ووجه بدراسة مشروع مجمع صباح الاحمد للعمل الإنساني

الخراز: مشاريع جمعية «ملتقى الكويت الخيري» تتماشى مع رؤية الكويت الجديدة

■ «الشؤون» تسعى لإيجاد حلول بديلة للجمعيات التي أشهرت بعد عام 2004 ولم تحصل على مقرات لها

الوزير الخراز وجانبه الوكيلة الهاجري خلال لقائهما وفد الملتقى

حماد العجمي ووفد الجمعية يقدمون هدية تذكارية للوزير الخراز

■ هناء الهاجري: نتطلع الشراكة مع جمعية الملتقى في مجالي تشجيع وتطوير العمل الخيري الانساني

■ العجمي: نبارك للخراز منصبه الوزاري ونثمن اهتمامه وأركان الوزارة بأنشطة الجمعية

■ ليلى الغانم: مجمع بيت الكويت يجمع خدمات وأنشطة العمل الخيري الإنساني بمبنى متكامل

رحب وزير الشؤون الإجتماعية والعمل سعد إبراهيم الخراز بالمشاريع الإستراتيجية لجمعية ملتقى الكويت الخيري التي تتماشى مع رؤية الكويت الجديدة 2035 وما تتمتع به الكويت من مكانة إقليمية ودولية وبما توجت به من كونها مركزا للعمل الإنساني وأميرها حفظه الله حضرة صاحب السمو قائدا للعمل الإنساني

والتقى الخراز أثناء لقاؤه بوفد الجمعية على فكرتها في إقامة مجمع صباح الأحمد للعمل الإنساني بعنوان بيت الكويت الإنساني الذي يقدم خدماته للعمل الكويتي الخيري الإنساني والعاملين به والمتطوعين ومؤسساته المحلية ومكاتب لهم وللجهات الدولية التي لها تمثيل في الكويت اضافة الى مقرات للجهات الخيرية من جمعيات ومبرات وثلاث وفرق تطوعية من لم يتم توفير لها مقر من الحكومة كل ذلك وغيره من خدمات في مكان واحد.

واعتبر الخراز خلال لقائه مع اعضاء مجلس إدارة ومسئولين الجمعية بحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنابة الوكيل المساعد للتنمية الإجتماعية هناء سعيد الهاجري ان مجمع "بيت الكويت الإنساني" فكرة متميزة نامل ان يتم تطبيقها بعد دراستها وعرضها على الجهات المعنية من خلال الوزارة

وأوضح الخراز في لقاؤه بالوفد ان وزارة الشئون لديها اولوية في السعي لإيجاد حلول بديلة للجمعيات التي اشهرت بعد عام 2004 لعدم توفير مقرات لها من قبل الجهات الرسمية أسوة في الجمعيات السابقة

وبين الخراز انه سيبحث امكانية الشراكة مع جمعيات النفع العام سواء الاهلية او الخيرية وان جاري دراسة بروتوكول تعاون مع جمعية ملتقى الكويت الخيري خاصة في مجالي تشجيع وتطوير العمل الكويتي الخيري الانساني.

وفي معرض تعليقه على ما طرحه الدكتور خالد الياقوت رئيس فريق اعداد مسودة قانون العمل الخيري الانساني فقد وجه الوزير الخراز بان يتم الاخذ في ما يمكن طرحه من مقترح جمعية الملتقى بصفة الاستعجال لمقترح مشروع قانون العمل الخيري الانساني لما يمكن اعتباره مساهمة مهنية موضوعية من قبل خبراء يسعون الى ما هو الافضل للعمل الخيري الانساني تمهيدا لعرضه في صيغته النهائية الى مجلس الامة المدرج على جدول اعماله القانون والذي نامل ان يرى النور ويساهم في دفع مسيرة الكويت الخيرية الانسانية

وفي ختام حديثه ثمن الخراز لما يتم إصداره من قبل مركز الكويت لتوثيق العمل الانساني " فنار " المنبثق عن الجمعية الذي يراسه الدكتور خالد يوسف الشطي عضو مجلس إدارة الجمعية بما يحقق بعد ثقافي وعلمي من كتب ومجلة وإصدارات بإشراف وزارة الشئون وجهود المراكز المنبثقة عن الجمعية ومنها مركز الكويت لتطوير العمل الانساني مسار الذي يراسه الدكتور نوري بشير النصيب مستسار الجمعية ومركز الكريت لدعم قيم العمل الإنساني منار الذي تترأسه الدكتورة فاطمه صالح الدويسان عضو مجلس ادارة الجمعية

وبدورها وبعد ختام اللقاء أكدت وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنابة الوكيل المساعد للتنمية الإجتماعية هناء سعيد الهاجري أهمية الشراكة مع جمعية " الملتقى " مشيرة بقولها نتطلع للتعاون معها في شتى المجالات خدمة للعمل الخيري الكويتي

ومن جانبه أشاد نائب رئيس مجلس ادارة جمعية ملتقى الكويت الخيري حماد العجمي بحفاوة اللقاء واهتمام وزير الشئون ووكيل الشؤون الاجتماعية بالتحاور مع ممثلي منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وفتح بابه أمام الجميع للقاء بهم

وبارك للوزير الخراز منصبه، داعيا العلي القدير أن يوفقه بعينه على حمل الأمانة والمسؤولية وان يسدد خطاه.

وبين العجمي تحيات رئيس مجلس الإدارة موسى الجمعه الذي غادر البلاد في زيارة خاصة وان الجمعية تلقت اهتمام وترحيب من أركان الوزارة مشكورين لترتيب موعد عاجل للوفد الذي ضم كل من ليلى عبدالله الغانم عضو مؤسس وعضو مجلس امناء مركز مسار والدكتور خالد الياقوت عضو مؤسس ورئيس مجلس امناء مركز مسار والدكتور خالد الشطي عضو مجلس الادارة ورئيس مركز قنار ومعالي الفلاح وجاسم الربيع عضوا مجلس الإدارة وجمال النامي أمين سر مجلس إدارة الجمعية

فيما اعربت ليلى عبدالله لنيان الغانم عن شكرها للوزير واركان الوزارة واهتمام مشكور من الوزير لفكرة مشروع مجمع صباح الاحمد للعمل الانساني بيت الكويت الانساني الذي يجمع خدمات وانشطة العمل الانساني في مبنى متكامل لمسنا اهتمام من قبل وزير الشئون سعد الخراز

وبينت الغانم ان القائمين على الجمعية من الكفاءات الوطنية لجمعية نفع عام اهلية تعمل بمهنية تستحق الدعم وتبني مشاريعها للارتقاء في العمل الكويتي الانساني خدمة للكويت والارتقاء بخدمة المجتمع والنفع العام وفي ختام الزيارة اهدى الوفد الزائر لوزير الشئون الاجتماعية سعد الخراز هدية تذكارية بمناسبة توليه الوزارة وعلى جهوده في الوزارة

وفد الجمعية يقدم رسما توضيحيا لمجمع صباح الاحمد للعمل الانساني

تتمات

إلغاء الاستقطاع

الخصم على الرجل 2 في المئة لسن 65، والمرأة 60 مع إعفاء شريحة 6400 من الاستقطاع. وأضاف: خلال لقائنا في مكتب الرئيس القائم، اشترطت الحكومة أن يضم شريحة 6400 المعفيين من الاستقطاع في المداولة الأولى للقانون بحيث يكونوا مشمولين بالتعديل الجديد بأن يستقطع منهم 2 % للرجل سن 65 والمرأة 60 ولم يتم التوافق في حينها، مضيفا إن الحكومة ممثلة بـ«التأمينات» قالت أمس بأنه ليس لديها قرار بشأن إعفاء شريحة الـ6400، واقترحت أن يرفع الاستقطاع للرجل 70 وللمرأة 65 ولكن اللجنة انتهت الى استمرار الخصم على الرجل 2 % لسن 65 والمرأة 60 مع إعفاء شريحة 6400 من الاستقطاع.

وقال خورشيد أن اللجنة تسلمت ملاحظات وتعديلات النواب على التقاعد المبكر بعد المداولة الأولى وانتهت من مناقشتها، موضحا انه تم الانتهاء من ثلاث تعديلات بالموافقة على سبع رواتب مقدم بخصم ربع الراتب لمدة سداد 28 شهرا وأقرت حق التقاعد لمن أكمل 35 سنة خدمة بغض النظر عن العمر ويستفيد من هذا التعديل 25 الف موظف.

كما أقرت اللجنة مادة بالقانون للتقاعد الاختياري لمنع التقاعد القسري، حيث أقرت مادة تفيد بأن يكون التقاعد بناء على رغبة واختيار الموظف.

وأوضح أن مكتب المجلس اجتمع في وقت سابق بحضور الحكومة وناقشنا معالجة الخصم مدى الحياة ولم نتوصل الى نتيجة، لافتا الى أن «التأمينات» قدمت باجتماعها أمس تصورا في حال عدم الاستمرارية بالخصم يكون 65 للرجل و60 للمرأة على توقف النافذة التي تشمل شريحة 6400 الى 7000 رجل وامرأة يخرجون من العمل لغاية 2019/12/31 دون تحمل اي خصم، او يدخلون الى سن 70 للرجل او 65 للمرأة مع وجود النافذة، منوها الى انه في ظل عدم وجود وزير المالية بالاجتماع لم يكن لدى مسؤولي «التأمينات» رد على إصرارنا بأن يكون 65 للرجل و60 للمرأة.

أضاف أن اللجنة المالية وافقت على وقف الخصم عند سن 65 للرجل و60 للمرأة، وأن يتوقف خصم الـ 2 في المئة في حال وفاة المستفيد قبل السن المقررة لا قدر الله ولن يتحمل الورثة اي شيء.

وأوضح أن قانون التقاعد المبكر كلفته 1.35 مليار دينار تتحملها مؤسسة «التأمينات»، مبينا أن منها كلفة 60-65 بحدود 820 مليون دينار في حال وقف خصم 2٪ وكلفة النافذة لشريحة 6400 الى 7000 رجل وامرأة حوالي 227 مليون وكلفة سبع مرتبات مقدم 70 مليون وكلفة نهاية الخدمة 19 و20 و21 شهرا حوالي 250 الى 300 مليون.

وبين خورشيد أنه بعد التقاعد سيكون هناك بدل غلاء المعيشة 30 دينارا كل 3 سنوات، لمن سيتقاعد في الأول من أغسطس المقبل، لافتا الى ان التصويت على التقاعد المبكر خيار المجلس الأوحد، وادعو المتقاعدين والمستفيدين لحضور جلسة المجلس الاربعاء المقبل.

87 بالمئة من المواطنين

تمثيل الفئات العمرية المختلفة من الجنسين والتوزيع الجغرافي للسكان، بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب.

واظهرت نتائج الاستطلاع وفق بيان الوزارة ان 67 بالمئة من المواطنين المستطلع آراؤهم، يتفقون بان يكون دور الحكومة منظما ومشرفا على الخدمات، مبينة أن اقل من نصف المواطنين لا يعلمون بان تطوير التعليم هو أحد أهم المواضيع التي تتناولها الرؤية على سبيل المثال.

ولفتت النتائج الى ان هناك بعض المخاوف التي يراها المواطنون انها تعرقل تنفيذ الرؤية - من ابرزها الفساد والواسطة والمحسوبية، اذ يرى 58 بالمئة منهم ان الفساد أحد أهم معوقات تحقيق الرؤية، تليه الواسطة والمحسوبية بنسبة 45 بالمئة.

وشمل الاستطلاع ايضا أحد أهم المشاريع المطروحة ضمن الرؤية، وهو مشروع تطوير الجزر الشمالية المسمى «إقليم حرير»، الى جانب انه يبين ان 75 بالمئة من الموطنين سمعوا بالفعل عن المشروع خاصة لدى المواطنين الذكور، ويعتقد 90 بالمئة منهم ان هذا المشروع الضخم سيسهم في جعل الرؤية واقعا ملموسا ويسهم في القفز بالكويت الى مستويات تنموية جديدة تلبي طموحاتهم.

وبينت النتائج أن 90 بالمئة من المواطنين يدعمون تنفيذ المشروع بشكل كبير، لافتة الى استعدادهم لحث ممثليهم في مجلس الأمة لمساندة ودعم المشروع عبر سن قوانين وتشريعات تسهم في نجاحه وتنفيذه على ارض الواقع.

أضافت ان حوالي 80 بالمئة من المواطنين المستطلع اراءهم يتفقون على ان يكون للاقليم الاستقلال الإداري، اسوة بالمناطق المشابهة في العالم مثل «هونغ كونغ» و«جبل علي»، وان يكون للاقليم قوانينه الخاصة، بما يتفق مع الدستور الكويتي وسيادة الدولة على اراضيها، وان يكون للمنطقة مجلس امناء مستقل يقوم بادارة الإقليم.

وذكرت ان 66 بالمئة من العينة وافقت على ان يرأس هذا المجلس خبير اجنبي، لديه خبرة في إدارة هذا النوع من المناطق، كما هو معمول به في «هونغ كونغ» و«جبل علي» والمناطق الدولية الأخرى المشابهة.

وقال وكيل وزارة الإعلام رئيس فريق الدعم الإعلامي لخطة التنمية محمد الغواش، في تصريح نقله بيان الوزارة، إن رؤية صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد «كويت 2035»، تتطلع إلى ضمان مستوى معيشي مرتفع للمواطنين الكويتيين وللأجيال القادمة، من خلال الانتقال إلى اقتصاد مستدام تتعدد فيه مصادر الدخل.

وأكد الغواش ان الاقتصاد المستدام الذي تتطلع اليه الرؤية يحقق مصالح الوطن ورفاه المواطنين، ويعتمد على جذب الاستثمارات الأجنبية والعقول المبدعة، ويلبي متطلبات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

وافاد ان ايمان الحكومة بان تنفيذ هذه الرؤية على أرض الواقع، لا يمكن ان يتحقق الا بدعم وتاييد المواطنين الكرام لها حيث انهم المورد الاساسي للنجاح والضامن لاستمرار تنفيذ هذه الرؤية متعددة المراحل.

وذكر ان الرؤية تتضمن برامج تنموية مختلفة وهو ما يتطلب التواصل المستمر مع المواطنين، للتعرف على اراءهم وملاحظاتهم كشركاء في البناء وقادة للتنمية.

واكد الغواش ايمان الحكومة بدور المعلومات المهم في الاقتصاد الجديد، الذي يمثل روح الرؤية واحد اهم اركانها، مشددا على عزم الحكومة المضي قدما على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق رؤية «كويت 2035» ومواجهة العراقيل المذكورة في الاستطلاع.

واشار الى ان التواصل مع المواطنين سيستمر بطرق مختلفة، وان الايام المقبلة ستشهد تكثيف لهذا التواصل وجمع المعلومات بشكل متكرر لضمان حشد الجهود للعمل مجتمعين على تحقيق اهداف الرؤية.

الشعلة

الاعتبار، وهي وسيلة من وسائل الحوكمة لتصويب الأمور، حتى نصل إلى أفضل الدرجات بالأعمال التي نقوم بها بشتى أنواعها وهي دافع رئيسي للاصلاح، مضيفا انه تم توجيه الجهاز التنفيذي لسرعة إنجاز أعمال اللجنة المشكلة للإعفاء من الرسوم للمشمولين بقوانين ذوي الإعاقة والرعاية الاجتماعية للمسنين، وضرورة تحديث نظم البناء واللوائح لمنح ذوي الاعاقة والمسنين حقوقهم التي كفلها لهم القانون.

وشدد على ضرورة الاعتماد الكلي على التعاملات الإلكترونية، وأهمية طرح تطبيقات جديدة لتسهيل الخدمات للمواطنين والمقيمين وتسهيل بيئة الأعمال.

الدستورية

عضويتيهما كل على حدة.

وكانت محكمة التمييز قضت بتعديل حكم الإستئناف الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 2017 في قضية (مجلس الأمة) بمعاقبة 13 متهما بالحبس ثلاث سنوات وستة أشهر، بينهم النائبان الطبطبائي والحربش، وبحبس ثلاثة متهمين سنتين، وامتناع عن تطبيق العقوبة بحق 34 متهما، وبراءة الآخرين من التهم المنسوبة إليهم.

من جهة أخرى قررت «الدستورية» عدم قبول الطعن الدستوري، في عدم دستورية اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وكانت المحكمة الدستورية حددت في جلسة الـ13 من الشهر الجاري، غرفة مشورة بجلسة أمس، للنظر في الطعن المباشر من أحد المواطنين بعدم دستورية اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وتلقت المحكمة الدستورية بتاريخ 6 يناير الجاري طعنا مباشرا من أحد المواطنين يطالب فيه بعدم دستورية اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

عزايز

والمحبة والتراحم بين أبناء الأسرة الحاكمة، ويدل دلالة تامة على قوة الترابط والتوافق في الرؤى، ويتميز بالدفء، حيث يلتف أبناء الأسرة حول صاحب السمو منذ وصول سموه لموقع الحظ حتى مغادرته بمثل ما استقبل من حفاوة وترحيب.

المشهد ليس غريبا على أبناء الكويت جميعاً، فقد جبلوا أباً عن جد على الترابط الاجتماعي، والتقدير الكبير، انطلاقا من العادات الأصيلة والحميدة للكويتيين، في هذا المجتمع الصغير المتحاب.

أيضا كانت فكرة الشيخ علي الجابر من هذا اللقاء في «عزايز»، ايصال صورة واضحة حول بساطة الحياة التي تعيشها «أسرة الخير»، والتي تتشابه مع حياة المواطن في كل أرجاء الوطن، وأنه لا فرق بين المواطنين وابناء أسرة الحكم في تفاصيل حياتهم اليومية، فكلهم أسرة واحدة يجمعها الحب والاحترام والتقدير.

الشيخ علي الجابر الذي يحمل الحب للجميع ينطلق دوما من بساطة المكان في «عزايز»، ويسعى إلى جعل المزرعة قبلة لجمع القلوب والتعارف والمودة، فهو لم يكتف بلقاء الأسرة الحاكمة فقط، بل اصر على تعزيز أواصر المحبة والتقارب بين الجميع، فحرص سنويا،بعد لقاء الأسرة بأسبوع على اقامة يوم مفتوح للدبلوماسيين وأسرهم في الكويت، من أجل الالتقاء في أجواء محببة بعيدا عن روتين العمل الرسمي، حيث يجتمع السفراء ورجال السلك الدبلوماسي وزوجاتهم وأطفالهم في مكان واحد، مما يجعل الفرصة سانحة لهم للتعرف على بعضهم البعض والتعرف أيضا على العادات والتقاليد الكويتية، ويساهم في تبادلهم الأحاديث في أجواء مبهجة. ليس ذلك فحسب فهناك دعوات أخرى للقاءات بين رؤساء تحرير الصحف أيضا، ووجهاء القبائل تقام بشكل سنوي، وإن دل ذلك فهو يدل على رغبة الشيخ علي الجابر الحقيقية في جمع الكلمة وتوحيد الصفوف بين جميع شرائح المجتمع الكويتي.

هذا هو الشيخ علي الجابر كما عرفناه وكما أثبتت اللقاءات في «عزايز» رغبته الصادقة على جمع القلوب وتوحيد الكلمة، فضلا عن نشر الفرح والبهجة على شفاه كل من يعرفه.. ولا أدل على ذلك من كلمات الشيخ علي الجابر، الذي يقول في أحد اللقاءات السابقة «أكون في غاية السعادة حينما أرى العديد ممن لم يلتقوا منذ فترة طويلة، وهم يصافحون بعضهم بحرارة في عزايز.. فهذه المزرعة لها من اسمها نصيب، فالكل عزيز في عزايز»

الصحية

للتصويت عليه في جلسة الأربعاء المقبل.

وكشف رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير عن أهم تلك التعديلات هي تشديد العقوبات على من يفشي أسرار المريض، بزيادة مدة الحبس إلى 3 سنوات بعد أن كانت العقوبة تتراوح من 3 أشهر إلى ستة واحدة، وزيادة الغرامة من 500 إلى الف دينار، معتبرًا أن الهدف من تشديد العقوبات هو حفظ حقوق المريض وحفظ أسراره.

وقال الخضير إن مشروع القانون بشأن الصحة النفسية يعد من ابرز القوانين التي تخدم المجتمع ويضمن حقوق المرضى والأطباء النفسيين.

أضاف أن القانون تم تطويره من خلال تعاون حكومي نيابي مميز ليكفل حق الشخص المصاب بمرض نفسي من جهة وحق المجتمع من جهة أخرى وبمشاركة إيجابية من منظمات المجتمع المدني.

وبين الخضير أنه بعد موافقة مجلس الأمة بالمداولة الأولى في الجلسة الماضية على مشروع القانون، قدمت بعض الملاحظات والتعديلات النيابية على مشروع القانون في نفس الجلسة.

وأشار إلى موافقة اللجنة الصحية على تعديل 11 مادة من مشروع القانون، وإدراج هذه التعديلات ضمن تقريرها النهائي، وأهمها إعادة النظر في أعضاء المجلس التنسيقي بتقليص تمثيل هيئة التدريس من عضوين إلى عضو واحد وإشراك المجتمع المدني في هذا المجلس التنسيقي.

وتابع أن التعديلات شملت إلغاء إحالة الأشخاص إلى الطب النفسي من قبل ضباط الشرطة واقتصار صلاحية الإحالة على النيابة العامة والقضاء والإدارة العامة للتحقيقات.

البشير

المنطقة»، بالتزامن مع استمرار مظاهرات الاحتجاج في بلاده.

وقال البشير في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة، التي وصلها في زيارة قصيرة أمس الأحد، إن هناك محاولات لزعزعة الاستقرار في بلاده، من خلال محاولة تكرار تجارب الربيع العربي.

وأقر البشير بأن هناك «مشكلة في بلاده ولكنها ليست بالحجم الذي يعكسه الإعلام، وهناك محاولة استنساخ الربيع العربي في السودان بنفس المواقف والشعارات».

جاء ذلك في وقت جدد تجمع المهنيين السودانيين، وهو تحالف نقابي قاد الدعوات للاحتجاجات، دعوته السودانيين للتظاهر والاعتصام ظهر الأحد ومواصلة التظاهرات في الأيام المقبلة.

وحض التجمع في بيان الناس على التظاهر قرب مناطق سكناهم، وتنظيم اعتصامات في ساحات المناطق الأحد تليها مظاهرات يومية حتى يوم الأربعاء، وحدد البيان أكثر من عشرين ميدانا موزعة في مدن وبلدات العاصمة لإقامة الاعتصامات، مشيرا إلى أن مدة الاعتصام هي ثلاث ساعات. وشهدت مناطق في أم درمان والخرطوم مظاهرات احتجاج ليل السبت تلبية لدعوة تجمع المهنيين، وصفت بأنها أقل حضورا من الأيام الماضية.

وقال الرئيس السوداني في المؤتمر الصحفي ذاته إن «الشعب السوداني واع وسيفوت الفرصة على كل من يحاول زعزعة الاستقرار في السودان».

أضاف أنه «يقدر لمصر إرسال وفد رفيع المستوى للخرطوم في بداية الأزمة حرصا منها على استقرار السودان»، مشيرا إلى أنه أطلع السيسي على تطورات الأوضاع في السودان «بعيدا عما يثار في الإعلام».

من جانبه أوضح الرئيس المصري أن مباحثاته مع البشير تطرقت إلى المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة، مشددا على أهمية مواصلة العمل للتوصل في أقرب وقت إلى اتفاق حول ملء وتشغيل السد.

أضاف السيسي أن لقاءاته المتكررة بالبشير تؤكد «التنسيق الكامل بين الدولتين والسعي المستمر والدؤوب لدعم المصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين في كل المجالات». وقال البشير إن سد النهضة يعد قضية حيوية لمصر والسودان وإن ما يدور الآن من بناء وتشغيل في السد يهم البلدين.

أضاف «علينا مواصلة الاتفاق بشأن معدلات ملء السد بالاتفاق مع إثيوبيا لضمان حقوق مصر والسودان في مياه النيل وعدم التأثير عليها».

وكانت الرئاسة المصرية قالت في وقت سابق إن الزيارة تأتي «استكمالا لمسيرة التعاون بين مصر والسودان بناءً على نتائج الدورة الثانية للجنة العليا المصرية السودانية المشتركة التي عقدت في أكتوبر الماضي، فضلا عن التشاور المتبادل بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

وتزامنا مع زيارة البشير، أطلق مجموعة من المثقفين المصريين، ممن وصفوا أنفسهم بالمعنيين بحق الشعب السوداني في تحقيق مطالبه المشروعة، نداء لـ«وقف العنف والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين وسجناء الرأي، والتحقيق الشامل والشفاف في الجرائم التي أودت بحياة من سقطوا قتلى في الحراك الشعبي السلمي».

والقاهرة هي الوجهة الثانية للبشير منذ اندلاع حركة الاحتجاجات ضد حكمه، إذ سبق أن زار الدوحة الأسبوع الماضي.

في غضون ذلك، أعلن حزب الأمة القيرالي الإنسحاب من الحكومة احتجاجا على «قمعها واستخدامها العنف» ضد المتظاهرين.

وقال رئيس الحزب، أحمد بابكر نهار، في مؤتمر صحفي الأحد، إن سبب خروجهم «هو عدم قدرتها (الحكومة) على حل مشكلات البلاد الاقتصادية بالإضافة إلى استخدامها العنف المفرط تجاه المحتجين».

وأكد نهار انسحاب الحزب أيضا من المناصب التنفيذية والتشريعية.

ويشارك الحزب في الحكومة بوزير واحد، وله سبعة نواب في البرلمان وأكثر من مائة وخمسين نائبا في المجالس التشريعية المحلية.

ويشهد السودان موجة مظاهرات واسعة منذ 19 ديسمبر، بدأت للاحتجاج على ارتفاع الأسعار، ثم تصاعدت مطالبها لتشمل تنحي البشير الموجود في سدة الحكم منذ نحو 30 عاما.